دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | الاستثمار والتمويل وتنمية قدراتنا الذاتية |
| المصدر: | مجلة المدير العربي |
| الناشر: | جماعة الإدارة العليا |
| المؤلف الرئيسي: | سالم، أحمد |
| المجلد/العدد: | ع 83 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 1983 |
| الشهر: | يوليو |
| الصفحات: | 22 - 26 |
| رقم MD: | 67256 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الدخل القومي، مصر، التنمية الاقتصادية، خطط التنمية، التخطيط الاقتصادي، الموارد الاقتصادية، الموارد البشرية، الاستثمار، المشروعات الصناعية، تمويل المشروعات، النظم المالية، النظم الادارية، السياسة الاقتصادية، التجارة الخارجية، الصادرات، الميزان التجاري |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/67256 |

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# الاستثمار والتمويل وتنمية قدراتنا الذاتية

الأستاذ
**احمد سالم**
وكيل أول وزارة المالية

يسعدنى أن اتحدث اليكم فى موضوع الساعة وهو موضوع الاستثمار والتمويل .. وتنمية قدراتنا الذاتية . لأن العملية الاستثمارية تعتبر فى الواقع أكثر أهمية من العملية الانتاجية ذلك لأن تأثير الانتاج يكون فى الأجل القصير ويرتبط بدورة التشغيل وبالتالى فالخطأ فى الانتاج أجله يرتبط بدورة التشغيل ، أما الخطأ فى الاستثمار فان أجله يرتبط بأجل وعمر المشروع . ولذلك يهمنا — ونحن بصدد تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ والتى بدأت السنة الأولى منها ، وبمراعاة حجم الاستثمارات الضخمة التى تضمنته هذه الخطة ، وبمراعاة مركز الميزان التجارى الذى قارب العجز السلعى فيه نحو ٣٦٠٠ مليون جنيه فى العام المالى ١٩٨٢/٨١ أى بمعدل عشرة ملايين جنيه عجزا يوميا مقابل نحو ٢٠٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ — أن نؤكد على أهمية تعبئة كافة الجهود لتجنب أخطار التخطيط فى السنوات السابقة . كذلك يجب علينا أن نبحث عن حل للحد من آثار تراكم مثل هذا العجز الضخم ، وفى نفس الوقت يجب علينا أن نبحث عن كيفية رفع كفاءة الاستثمار والاقلال من أعبائه وتدعيم امكانية التمويل الذاتى .

## أولا — بالنسبة للاستثمار :

ان الاستراتيجية الرئيسية فى الاستثمار يلزم أن نسعى الى تعجيل سرعة دوران رأس المال المستثمر لأن التراخى فى استرداد المال المستثمر يؤدى الى تزايد الاعتماد على القروض التى تضطر الدولة الى الاعتماد عليها فى هذه المرحلة والتعرض للعجز والخلل فى الهياكل التمويلية وتضخم المشروعات تحت التنفيذ . ولذلك فان التراخى فى تنفيذ المشروعات ثم التراخى فى عملية الاستغلال يعد من أكبر المخاطر التى تهدد مصير المشروع ولذلك فان كفاءة الاستثمار ترتبط بعدد من العوامل أهمها :

### ١ — توجيه الموارد وفقا للجدوى الفنية والاقتصادية :

فمثلا ونحن بصدد تنفيذ الخطة الخمسية الحالية يجب علينا أن نركز على تعميق دراسات الجدوى ، وليست دراسات الجدوى هى مجرد الدراسات المسبقة للمشروع ولكنها دراسات جدوى فنية واقتصادية يجب أن تعايش المشروع بصفة مستمرة وبالذات لدى البت فى المعدات الرئيسية وبمعنى آخر فانه يجب قبل البت فى المعدات الرئيسية للمشروع أن تكون الصورة السليمة ما أمكن للجدوى الفنية والجدوى الاقتصادية للمشروع قد اتضحت وذلك لأن مرحلة البت فى المعدات الرئيسية للمشروع تفرض الاستمرار فى استكمال المشروع وهذه تعتبر من بين النقاط الرئيسية التى نرجو أن تنال منا كل اعتبار .

ان الانحراف عن معايير دراسات الجدوى التى اتخذت أساسا لاقرار المشروعات أمر تعانى منه العديد من المشروعات الآن بمراعاة اختلاف الظروف والأسعار العالمية للسلعة محل الانتاج عما كانت عليه وقت الدراسة . وعلى سبيل المثال مشروع سكر البنجر وقت اعداد دراسة الجدوى كان قد وصل سعر طن السكر الى ٧٠٠ جنيه ثم انخفض الى ٥٠٠ جنيه ثم هبط أخيرا الى ١٥٠ جنيه . ومن هنا نجد أن عملية اعادة التقييم الاقتصادى للمشروع بصفة مستمرة أمر واجب .

كما أنه لا يجب علينا أن نأخذ الأجل القصير كأساس للحكم على سلامة المشروع . بمعنى ألا يؤخذ السعر العرضى كأساس التقييم ولكن يجب أن

نأخذ فى الاعتبار الأجل الطويل سواء كان السعر مرتفعا أم منخفضا كما يجب استبعاد التقلبات الموسمية لنصل الى المستوى السعرى المعقول اقتصاديا .. وفى مجال أولويات الاستثمار تقتضى المصلحة العامة الرجوع الى الدراسة التى أعدها البنك الدولى فى بداية عام ١٩٨٣ عن استراتيجيات التنمية والتجارة الخارجية فى مصر. وتضمنت هذه الدراسة مقارنة بين الربحية المالية بالربحية الاقتصادية فى الصناعة وفى الانتاج الزراعى فى مصر ومنها تبين أن بعض الصناعات التى قد نرى أنها عالية الربحية من الناحية المالية كالألمنيوم مثلا فان ربحيتها الاقتصادية ليست بهذه الصورة وهذا ينبهنا الى أهمية التركيز على دراسات الجدوى الاقتصادية وليس الجدوى المالية وحدها . وبالمثل ففى مجال أسعار المدخلات وأسعار المخرجات يجب عدم الوقوف عند الأسعار المحلية ولكن يجب الاعتماد على الأسعار الدولية فى المدخلات والمخرجات الرئيسية لتأمين الاقتصاد المصرى ولجعله أكثر استتبابا فى الأجل الطويل على أساس المزايا النسبية فى التجارة الدولية .

**٢ ــ كفاءة تنفيذ المشروعات :**

النقطة الثانية بعد تأمين سلامة دراسة الجدوى هى تأمين كفاءة تنفيذ المشروع وخفض تكلفته وتعظيمه مباشرة بمراعاة الفرصة المضاعفة أو المكتسبة فى حالة اتباع أسلوب بدلا من أسلوب آخر ــ فمثلا اذا كنا نقوم بانشاء مبنى صناعى هل يكون خرسانى أو معدنى ــ وما هى تكلفة كل بديل والزمن المضاع فى كل منها وكذلك الزمن المكتسب أى المقارنة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها على أساس التكلفة والتأخير ، وبالمثل بالنسبة للمعدات والبرمجة التى يمكن أن تدار بالتحكم الالكترونى حيث يلزم مراعاة الكفاءة المصرية والقدرة على الصيانة واحتمالات الأعطال وهل يتم اختيار خط الانتاج يتوقف بالكامل نتيجة أية عطل أم يتم اختيار وحدات اذا توقف جزء منها أمكن تشغيل الأجزاء الأخرى ــ وعلى هذا النحو يمكننا اختيار أفضل البدائل التى تناسبنا.. فلا يجب أن نفكر تفكيرا مجردا فى حداثة المعدات بمفردها ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار بالاضافة الى المعدات الخبرات البشرية المتاحة والقدرة الادارية وبذلك تكون نظرتنا الى العملية الاستثمارية نظرة متكاملة بعد دراسة الامكانيات والبدائل المختلفة لعوامل الانتاج .

**٣ ــ كفاءة الاستغلال :**

وبعد تنفيذ المشروع الاستثمارى ننتقل الى كفاءة الاستغلال وهذه ترتبط بعدد من العوامل :

( أ ) هل الطاقة الانتاجية التى تم اعدادها متكاملة أم طاقة انتاجية غير متكاملة وتواجه اختناقات ؟. وهل المرافق والخدمات التى يجب توفرها قد تم توفيرها بالفعل فى التوقيت المناسب بحيث يكون المشروع ــ كمراكز انتاج ومراكز خدمات ــ متكاملا مع بدء التشغيل ؟.

( ب ) العمالة وهى ركن هام ــ وقد كنا فى الخطط الخمسية السابقة نهتم بالمبانى وبالطاقة الرأسمالية والانشاءات ولم نعط للعمالة اهتماما كافيا ومن الواجب أن ننظر الى العنصر البشرى بالاهتمام الكبير وأن نعده فى نفس اللحظة التى نتعاقد فيها على المعدات وعلى المبانى آخذين فى الاعتبار معدل دوران العمالة المرتفع بحيث نؤمن لمراكز الانتاج ومراكز خدمات الانتاج احتياجاتها من العمالة .

( جـ ) وكذلك بالنسبة لعلاقات المعدات بالمبانى والانشاءات وبالتركيب ، وان اى تراخى فى أية مرحلة من الممكن أن يخل بضمانات المورد ولذلك فيجب دائما أن نقوم باعادة النظر للموقف بصفة مستمرة حتى يمكننا فى تاريخ مسبق تلافى ما قد يحدث من تخلف لاحدى المراحل ، وحتى يمكننا مراجعة الموقف مع الموردين والمتعاقدين بحيث يكون هناك التزام متكامل بالنسبة للعملية الانتاجية .

( د ) اننا فى مصر نركز على الاحتياجات الاستثمارية قبل أن نركز على توفير الظروف المناسبة لتشغيل المعدات ــ ورديتين أو ثلاث ورديات ــ رغم التحدى الذى أمامنا بالنسبة للعجز الضخم فى الميزان التجارى وبالنسبة لقصور امكانياتنا فى الادخار وبالنسبة للزيادة الكبيرة فى السكان.. كل هذه العوامل توجب علينا مزيدا من الحرص وان التجارب التى تعلمناها فى الخطط الخمسية وبرامج الاستثمار السابقة أن نتجنب ونتدارك أية أخطاء ولا نحاول تكرارها . وان هذه العملية لا تقع على عاتق وحدات الانتاج ولكن يشارك فى تلك المسئولية

كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص . واننى اتصور انه يجب على مستوى المحافظات وعلى مستوى الوزارات أن تعطى الأولوية لتكامل المرافق والخدمات المرتبطة بمراكز الانتاج الرئيسية لتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة بمراكز الانتاج .

### ٤ ــ رفع كفاءة النظم المالية والاقتصادية والادارية :

ان هذه العناصر جميعها لا تكفى لكى يسير المشروع بكفاءة ولكن يبقى بعد ذلك رفع كفاءة النظم المالية والاقتصادية والادارية وازالة المعوقات التى تحد من تعظيم عائد المشروع . لأن المشروع اذا نشأ نشأة سليمة تخطيطا وتنفيذا وادارة فانه يجب أن تكون النظم المالية التى يعمل فى ظلها على نفس المستوى . فالسياسة السعرية اذا لم تكفل استرداد راس المال المستثمر طبقا لدراسات الجدوى الاقتصادية فلابد وأن نتعرض للتضخم بسبب عدم استرداد تدفقات التمويل التى خرجت وسنتعرض لمزيد من العجز واعباء خدمة الدين الخارجى لا نسترد ما يغطيها . وبالمثل فان تأصيل الحوافز وربط الأجر بالانتاج على أساس علمى يعتبر من المقومات الأساسية لنجاح المشروع .

ان مثل هذه الأدوات المالية التى قد لا نعطيها اهمية كبيرة هى من أهم الوسائل التى يجب أن نعطيها اهتماما خاصا فى المرحلة الحالية لأنه على هذه الأدوات ــ سواء فى المجتمعات الراسمالية أو المجتمعات الاشتراكية يتوقف النجاح فى التنمية وتحقيق التراكم وتجنيب المدخرات اللازمة لافتراض التنمية ، وبدون جهاز سعرى سليم وبدون ربط الأجر بالانتاج وبدون سياسة سعر فائدة ترتبط بمعدل العائد الحدى للمال المستثمر فى المجتمع المصرى أو بأسلوب المشاركات وهو فى الواقع أفضل بالنسبة للدول النامية من أسلوب التعامل بسعر الفائدة وتحاول هذه الدول تحويل القروض الى راسمال لعدم مقدرتها على مواجهة أعباء هذه القروض وبالمثل فى مصر الآن تواجه بعض المشروعات المشتركة تزايدا فى أعباء خدمة القروض تعجز عن مواجهتها فى المراحل الأولى للتشغيل سواء لأن قدراتها ما زالت محدودة البداية أو لأن تقديرات دراسات الجدوى التى بنيت عليها الدراسة لم تكن بالدقة اللازمة ــ ولكن هذا ينبهنا الى أن أسلوب المشاركات هو من انسب الأساليب للدول النامية .

### ٥ ــ تحديد الاستراتيجية المناسبة لأولويات الاستثمار بمعيار الاسهام فى علاج عجز الميزان التجارى :

ترتبط كفاءة الاستثمار أساسا بتحديد الاستراتيجية المناسبة لمرحلة النمو الحالية . وبتحليل الميزان التجارى للسنة المالية ٨٢/٨١ يتبين أن رقم العجز قد بلغ نحو ٣٦٠٠ مليون جنيه نتج عن مدفوعات عن واردات قدرها ٦٥٦٢ مليون جنيه ومتحصلات مقابل صادرات قدرها ٢٩٨١ مليون جنيه .

وبتحليل هيكل الواردات وفقا لوزنها النسبى يتبين أن نحو ٤٣٪ يتمثل فى واردات يغلب عليها طابع المستلزمات السلعية مع بعض المصنوعات الاستهلاكية وان نحو ٢٨٪ يتمثل فى واردات يغلب عليها طابع السلع الراسمالية من الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال والأجهزة والأدوات الكهربائية ، وان نحو ٢٧٪ يتمثل فى واردات غذائية اما الـ ٢٪ الباقية فتتمثل فى مدفوعات عن واردات أخرى غير موزعة حسب السلع .

ومن ذلك يتبين اهمية التركيز فى مرحلة النمو الحالية على توفير المستلزمات السلعية محليا وتعميق مراحل تصنيع الانتاج ورفع كفاءة وجودة المستلزمات المحلية للحلول محل المستلزمات المستوردة . وبالنسبة للسلع الراسمالية التى أصبحت تمثل ٢٨٪ من وارداتنا يقتضى الأمر الدخول فى اتفاقيات مع مصادر التوريد الأجنبية لتصنيع المعدات ووسائل النقل وتضييق نطاق استيراد المشروعات تسليم المفتاح وتأكيد الاستفادة من الطاقات الانتاجية المتاحة محليا فى انتاج السلع والخدمات الراسمالية والربط فيما بين الاستيراد من المصادر الأجنبية وبين الحصول على رخص الانتاج وكحد أدنى تصنيع قطع الغيار الأساسية التى يمكن انتاجها بحجم اقتصادى ــ ويلاحظ فى هذا الشأن أن حجم استثمارات القطاع العام وحده من الآلات والعدد ووسائل النقل فى الخطة الخمسية الحالية يربو على ١٢ مليار جنيه .

وفى مجال السلع الغذائية التى أصبحت تمثل

٢٧٪ من وارداتنا يقتضى الأمر والاهتمام بالمجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة ، ويمكن توسيع نطاق هذه المشروعات لتشمل مجالات التكامل الزراعى الصناعى فيما بين مصر والسودان .

وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية فان المعيار الرئيسى لكفاءة الاستثمار يلزم أن يرتبط بحل مشاكل ميزان المدفوعات وبمعنى آخر بمعدل التبادل فيما بين التكلفة المحلية للانتاج وصافى الأثر على ميزان المدفوعات .

**ثانيا ــ بالنسبة للتمويل :**

هذا بالنسبة للاستثمار أما بالنسبة للتمويل فيلاحظ أن الوحدات المختلفة بالحكومة والقطاع العام تعتمد فى تمويل استثماراتها على عدد من المصادر تشمل : التمويل الذاتى المتاح لديها ، والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، وتمويل بنك الاستثمار القومى بالنسبة للاستثمارات ، وتمويل الخزانة العامة بالنسبة للتحويلات الرأسمالية .

ويعتمد بنك الاستثمار فى تمويله على اقتراضه للمدخرات العامة من هيئات التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وصناديق التوفير وحصيلة شهادات الاستثمار وغيرها من السندات والقروض التى يعقدها البنك .

وتعتمد الخزانة العامة فى توفير التمويل الرأسمالى على ما قد يتحقق فى الموازنة الجارية من فائض أو على ما يتاح لها من قروض خارجية أو على الاقتراض المصرفى . وبمراعاة ضغوط الانفاق على الخدمات العامة وتزايد أعباء الدعم فانه غالبا ما لا تسفر الموازنة الجارية عن تحقيق فائض يمكن استخدامه فى تمويل التحويلات الرأسمالية .

لذلك فقد أصبحت القروض المحلية والخارجية هى المصدر الرئيسى للتمويل ازاء قصور مصادر التمويل الذاتى ، ولا سبيل للحد من أعباء القروض المحلية والخارجية سوى دعم قدرات التمويل الذاتى الى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمشروعات القائمة والاستثمارات المضافة لتغطية أعباء القروض من فوائد وأقساط وتحقيق فائض يسهم فى حل المشكلة التمويلية لما يستحدث من مشروعات .

ويتبين من ذلك أن رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة بصفة عامة هو حجر الزاوية فى دعم قدراتنا الذاتية فى تمويل الاستثمارات ــ ومن الأدوات المالية التى يمكن استخدامها فى هذا المجال ــ تعميق فاعلية نظم الحوافز وربط الأجر بالانتاج ، والاستخدام الكفء لجهاز الثمن وتحقيق التوازن فيما بين التكاليف والأسعار ، وفيما بين أسعار الفائدة ومعدلات الربحية ، وتحقيق التوازن فى المزايا المالية والاقتصادية فيما بين القطاع العام والقطاعين الخاص والمشترك لكفالة النمو الاقتصادى المتوازن على المستوى القومى وبمراعاة ما تقضى به المادة ٣٠ من الدستور من قيادة القطاع العام للتقدم فى جميع المجالات وتحمله للمسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وتعتبر ودائع وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وعاء تمويليا هاما لدعم قدراتنا على التمويل الذاتى مما يقتضى وضع خطة لتعظيم الاستفادة من هذه الودائع والتحويلات فى تمويل خطة التنمية لتوفير الفرص المناسبة للاستثمار العينى لها محليا وخاصة فى مجالات الاسكان والاستصلاح والاستزراع بل وبالمشاركة فى توسعات القطاع العام وفى زيادة رؤوس أمواله وحل اختناقاته دون الاخلال بالنسب القابضة لملكية الدولة ــ وذلك كبديل اقتصادى للقروض المرتفعة التكلفة ، وفى نفس الوقت لاجتذاب أموال المصريين العاملين

**اهداف التدريب .. !!**

لأول مرة رصدت الحكومة خمسين مليونا من الجنيهات لأغراض التدريب .. لكن للأسف كانت المشكلة لدى الأجهزة المعنية فى كيفية التخلص من هذا الاعتماد قبل نهاية السنة المالية ... !!

بالخارج الى التنمية العينية بدلا من تسربها فى شكل ودائع مصرفية يعاد استثمارها بسوق المال الدولى خارج الاقتصاد المصرى .

ومن ناحية اخرى فيقتضى الأمر الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية والمحلية المتاحة بمراعاة طبيعة المشروعات التى يتم تمويلها خدمية او انتاجية ومستوى ربحيتها وقدرتها على تحمل اعباء خدمة القروض بحيث تكون القروض الميسرة لمشروعات الخدمات وقطاعات الانتاج الاستراتيجية والأساسية، وتتاح القروض الأعلى تكلفة لسائر القطاعات وفقا لمبدأ القدرة على التحمل وتحقيقا للتوازن فيما بين تكاليف الاقتراض والعوائد الاقتصادية للمشروعات التى تستخدم القروض فى تمويلها .

**وتواجه عمليات التمويل بالقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية عددا من المشاكل اهمها :**

١ ــ طول الفترة التى تنقضى بين ابرام الاتفاقية وبين نفاذها مثل استيفاء تصديق السلطات المختصة وابرام عقد تنفيذى للخدمات الاستشارية أو لدراسات الجدوى .

٢ ــ طول اجراءات الحصول على موافقة الجهة المقارضة على الخطط والمواصفات ومستندات العطاءات والعقود قبل التعاقد .

٣ ــ تخلف الجهات المستفيدة فى تنفيذ الأعمال الأساسية والانشائية المتكاملة مع معدات القرض أو تخلفها فى فتح الاعتمادات المستندية لصالح الموردين وتبعا لذلك تخلف نفاذ العقود .

٤ ــ تخلف التمويل المحلى أو قصور الاعتمادات اللازمة للأعمال التكميلية التى يلتزم بها المقترض .

٥ ــ التعرض لارتفاع التكلفة للارتباط بالاستيراد من الدول المانحة للقروض .

وبالنسبة للقروض المحلية فان المشكلة الرئيسية هى موازنة عوائد الاستثمار مع تكاليف الاقتراض أو بمعنى آخر مع عوائد المقرضين بما فى ذلك هيئات التأمين والمعاشات والتأمين الاجتماعى وصناديق الادخار وشهادات الاستثمار ، ويؤدى عدم التوازن فيما بين عوائد الاستثمارات وتكاليف الاقتراض الى آثار تضخمية تنتج عن قصور عوائد الاستثمارات عن تغطية اعباء خدمة القروض . ويكمن العلاج فى التركيز على تعظيم عوائد الاستثمارات وتحقيق التوازن السعرى الذى يكفل استرداد التكلفة وتحقيق هامش الربح المناسب الذى يتناسب مع اسعار الفائدة السارية وسرعة دوران المال المستثمر .

**من لم يمت بالسيف ... مات بغيره**

خفضت الأصوات ، وماتت الصرخات ، ولم يعد هناك حماس لتغيير قانون او لتشديد عقوبة ، أو لمحاسبة منحرف بعدما هدأت عاصفة سقوط العمارات الجديدة ... وموعدنا باذن الله عند سقوط العمارة القادمة ...